

أسس الاستدلال النقلي والعقلي عند ابن هشام الأنصاري

Foundations of translational and mental reasoning according to Ibn Hisham Al-Ansari

حسين بلحنيش*

جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) (الجزائر)

hocinebelhenniche13@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
يهدف هذا البحث إلى تتبع منهجية ابن هشام في الاستدلال على القواعد النحوية. فالأكيد أنه لم يكن بدعا من النحاة القدامى الذين اتخذوا من الأسس العقلية والتقليدية أدلة قوية لإثبات تلك القواعد أو نفيها، بل سار على منهجهم من غير أن يوافقهم في كل ما ذهبوا إليه. فقد خالفهم في كثير من القضايا؛ كاعتماده القرآن الكريم المصدر الأول للسمع قبل الشاهد الشعري، وإجازته للقراءات القرآنية المختلفة دون التعليق عليها أو ردّها، وتوسّعه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على عكس النحاة المتقدمين، وإطلاقه العنان للاستشهاد بالأشعار غير معروفة القائل وكذا الخارجة عن زمن الاحتجاج والتي اتخذها نماذج للتّمثيل والتّوضيح كما أشارت إلى ذلك بعض التصريحات.	تاريخ الارسال: 2022/02/26 تاريخ القبول: 2022/03/13
	الكلمات المفتاحية: ✓ ابن هشام: ✓ الاستدلال: ✓ السماع: ✓ الشاهد: ✓ الاحتجاج:
Abstract :	Article info
This research aims to follow Ibn Hisham's methodology in inferring grammatical rules. It is certain that he was not an innovation of the ancient grammarians who took strong evidence from these rational and textual foundations to prove or deny these rules, but rather he followed their method without agreeing with them in everything they went to. He disagreed with them in many cases; Such as his adoption of the Noble Qur'an as the first source for listening before the poetic witness, and his authorization of the various Qur'anic readings without commenting or refuting them, and his expansion in citing the honorable Prophetic hadith in contrast to the advanced grammarians, and his unleashing of citations for poems that are unknown and out of the time of protest. In addition to some statements.	Received 26/02/2022 Accepted 13/03/2022
	Keywords: ✓ Ibn Hisham: ✓ inference: ✓ Hearin: ✓ witness: ✓ protest:

1. مقدمة:

وأنت تطالع المؤلفات التحوية لابن هشام، تتجلى لك شخصيته القوية المستقلة برأيها، القدرة على معالجة النصوص والمقارنة بينها، السالكة سبيل الاجتهاد، وليس المقلدة لمن سبقها، الناقلة بلا وعي. فابن هشام يؤلف، ويعلم، ويحلل، ويعرض وجهات نظره ويدافع عن آرائه، أو آراء غيره إذا تيقن أنها الصواب، يجمع آراء وأقوال النحاة من كل الطبقات والمدارس، مجلّيا ما فيها من صواب رأي، وراذًا ما فيها من خطأ أو سهو في المسألة التي هو بصدد عرضها. فأنت تراه يوافق سيبويه ويتمسك بمنهجه، سرعان ما يعارضه، إن رأى أنّ الصواب مع غيره، وهو مع الكوفيين إن كان الحق معهم، بصريّ في كثير من المسائل، كوفيّ في أخرى، أندلسيّ المذهب في أحيان كثيرة، مجتهد في ما بين المدارس من مسائل، صانعا لنفسه مكانة تميّزه عن باقي النحاة.

لم يكن ابن هشام الأنصاريّ شاذًا بين النحاة الآخرين، فيما يتعلّق بالاستدلال والاستشهاد بأصول النحو العربيّ، بل سار على درب أولئك الذين أصبوا لنا آليات الاستدلال التحويّ من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال وتعليل وغيرها.

"لم يختلف منهجه كثيرا في التأليف عن النحاة السابقين، بل تأثر بهم واتبع خطواتهم، وسار على منهجهم، بل حاول في كثير من الأحيان أن يستفيد من أخطائهم؛ لأنّ طريقه نحو الإبداع كانت تمرّ بالاطلاع على تجارب التأليف التحويّ قبله؛ فكان القرآن الكريم المصدر الأوّل للاستشهاد، مكثرا من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي احتجّ بها النحاة الأوائل مع اختلاف بسيط، كونه يعتمد أحيانا على الأشعار المجهولة القائل، أو لربما مثل لبعض القواعد التحوية بشعر طبقات عصور ما بعد الاحتجاج على سبيل التعليم لا الاستدلال. ولم يكن ابن هشام بعيدا عن الاستشهاد بالأمثال العربية أو القراءات القرآنية. فقد توسّع في الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف مخالفا بذلك منهج التحويين الأوائل الذين زهدوا في الاحتجاج به ظلّا منهم أنّ سيبويه لم يحتجّ به، أو إنّ احتجّ ببضعة أحاديث"¹.

2. السماع.

السماع: "هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول النقل الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"².

ومعناه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر"³.

والسماع هو الأصل الأوّل من الأصول التحوية، وهو عبارة عن نصوص لغوية ارتضاها علماء العربية، وحافظوا عليها، والتزموا بها، فهو عملية صعبة تبدأ بالتأمّلات، وتنتهي بالكشف عن القواعد، ومن ثمّ فهو طريقة من طرائق الاستدلال الكثيرة مثله مثل القياس، والعلة والسبّر؛ فهو يستعمل لتحقيق قاعدة أو إنكار ظاهرة"⁴.

¹ الرمامنة يحيى محمد علي، (الخلاف التحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري)، (د.ت)، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن، ص 06-07.

² ابن الانباري، مع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، (1377هـ/1957م) مطابع الجامعة السّورية، (دمشق)، ص 81.

³ السيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النحو، (1359هـ) جمعية دار المعارف (العثمانية)، ط2، ص 14.

⁴ تريكي مبارك، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، (2020)، مركز الكتاب الجامعي، (عمّان)، ص 55.

وبما أنّ السّماع هو أقرب طريق إلى حصر اللّغة ومعرفة استعمالها وتبيين خصائصها، فقد جعله ابن هشام المعتمد في مؤلفاته النّحويّة، إذ استعان بالمصادر التي أشار إليها ابن الأنباريّ والسيوطيّ في التّأصيل للنّحو العربيّ، فاعتمد بكثرة على القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشريف، وساق عددا كبيرا من الشّواهد الشّعريّة والنّثريّة، واتّخذ منها حجّة ودليلا وبرهانا لما تمّ التّوصّل إليه من أحكام عامّة.

لابن هشام آليات متعدّدة في عرض استشهاده، فتراه مكثفيا بالاحتجاج بالقرآن الكريم لإثبات قاعدة نحويّة أو تقرير أصل، أو مردفا الشاهد القرآني بالشاهد الشّعري، أو قراءة قرآنية، أو حديث نبوي شريف، أو مثل عربي من كلام العرب، أو قد تراه معتمدا لثلاثة أنواع من الشّواهد، أو موردها كلّها وفق ما يتطلّبه الموقف النّحوي¹.

ولا يكتفي ابن هشام من سوق الشّواهد المذكورة، بل يعتمد على شرحه للقاعدة وتأويل ما يجب تأويله، وقد يلجأ إلى إعراب الشّاهد تسهيلا على المتعلّم بإعطائه النموذج المحتذى. كما أنّه يعرض الخلافات النّحويّة في بعض المسائل من غير إطالة حتّى يضع القارئ في قبالة وجهات نظر النّحاة.

1.2 القرآن الكريم:

فهو: "عماد الأدلّة الثّقليّة جميعها، وأعلّاهها فصاحة وتوثيقا، وقد فزع النّحاة جميعا إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم"².

وقد جعل ابن هشام القرآن الكريم المصدر الأوّل لبناء قواعده النّحويّة وتصحيح الأساليب اللّغويّة، فتعرّض لآيات القرآنيّة وجعلها محورا للإعراب، وميدانا للتّدريب، ومجالا للتّأويل والتّخريج³، وكان أكثر توسّعا في الاحتجاج بالقرآن من غيره، فحسبك أن تطلّع على بعض مؤلفاته لتقف على هذا الحجم الهائل من الشّواهد والأمثلة القرآنيّة، فهي تربو عن ثمان وتسعمائة وألف آية في مغني اللّبيب، وخمسين وأربعمئة آية في شذور الدّهب⁴، وبلغت في كتابه شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى أربعمئة وثلاثا وثلاثين⁵ وحسبنا أن نورد بعض الأمثلة التّوضيحية التي تكشف كيفية استخدامه للشّواهد القرآنيّة.

ففي باب الهمزة حين تخرج عن الاستفهام الحقيقي يورد ابن هشام حالات ثمانية، مستشهدا لكل حالة بآية قرآنية أو أكثر، وقد يعقبها بيت من كلام العرب، وقد يتوقع توها من القارئ فينبهه إليه، فيقول في هذا الصّدّد: "قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فتردّ لثمانية معان⁶:

"أحدها: التّسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ سورة المنافقون 06، ألا ترى أنّه يصحّ سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه"¹.

¹ ينظر: حكمت عبد الكريم اغزاويغريز، (ابن هشام والدّرس النّحويّ في قطر النّدى وبلّ الصّدى)، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن، ص 14.

² حسانين عفاف، في أدلّة النّحو، المكتبة الأكاديميّة، (1996م) طبعة جديدة، ص 30.

³ عوني أحمد محمّد: ابن هشام الأنصاري وأصول النّحو العربيّ، (د.ت) مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 17، ص 446.

⁴ المرجع نفسه، ص 446.

⁵ حكمت عبد الكري اغزاويغريز، ابن هشام والدّرس النّحويّ في شرح قطر النّدى...، مرجع سابق، ص 14.

⁶ ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، (1419هـ/1999م)، تج: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، (بيروت)، ط 1، ص 23

والثاني الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيِّنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ سورة الإسراء 40، ﴿فَاسْتَفْتِهِمُ الرِّبَاكَ الْبَنَاتُ وَهُمْ الْبُنُونَ﴾ سورة الصافات 149، ﴿أَفَسِحْرُ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ سورة الطور 15، ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَكُتًا شُهُودُهُمْ إِيْسَاءُونَ﴾ سورة الزخرف 19، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْتَبِسُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَجُوبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَحِبِّهِ مِتًّا فَكِرْهُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات 12، ﴿أَفَعَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ سورة ق 15². ثم يذكر ابن هشام حالات أخرى للهمزة إذا جاء بعدها نفي، فيذكر القاعدة ويعززها بآيات كثيرة، ويشرح الصَّعب ويبدد الغموض فيقول في هذا الشأن: "ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته عمّا كان منفيًا، لأن نفي النفي إثبات ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الزمر 36، ثم يشرح فيقول: "الله كاف عبده"، ولهذا عطف (وضعنا) على ﴿أَمْ نَشْرَحُ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح 01، لما كان معناه شرحنا، ومثله: ﴿أَمْ يَحْذَرُكَ بَيْتِمْمَا فَآوَىٰ وَوَحَّدَكَ صَالًا فَهَدَىٰ﴾ سورة الضحى 06/07، ﴿أَمْ يَجْعَلُ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ سورة الفيل 02/03، ثم يدعّم حجته بحجة أخرى ألا وهي الشعر فيورد بيتا لجرير⁴:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمِطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ

ويواصل مع بقية المعاني الثمانية بنفس المنهجية ونفس الأسلوب، فينتقل إلى النوع الثالث وهو الإنكار التوبيخي فيعرفه أولاً ثم يمثل له بالآيات الكثيرة والآيات الشعرية كعادته فيقول: "الإنكار التوبيخي يقتضي أنّ ما بعده واقع وأنّ فاعله ملوم، نحو قوله: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ﴾ سورة الصافات 95، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ سورة الأنعام 40، ﴿أَفَيْسًا آلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ سورة الصافات 86، ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ سورة الشعراء 165، ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مِّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ سورة النساء 20⁵ ، والمنهجية واحدة مع بقية المعاني التي يحملها الاستفهام؛ إيراد الشاهد القرآني في كلّ مرة:

— التَّقرير: نحو: "أأنت فعلت".

- 1 التَّهَكُّم: نحو: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ سورة هود 87.
- 2 الأمر، نحو: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران 20 ، أي أسلموا.
- 3 التعجّب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَجُلٍ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ سورة الفرقان 40.

¹ المرجع نفسه، ص 24.

²ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص 24.

³المرجع نفسه، ص 24.

⁴المرجع نفسه، ص 24.

⁵المرجع نفسه، ص24

- 4 "الاستبطاء، نحو: ﴿ألم يأن للذين ءامنوا﴾ سورة الحديد 16" ¹.
- 5 إلى غير ذلك من الأمثلة التي يصعب إحصاؤها، وفي الإشارة إلى بعضها يغني عن الباقي.

2.2 القراءات القرآنية

القراءات القرآنية كلّها حجة ويستشهد بها كما جاء على لسان السيوطي في كتاب الاقتراح: "أما القرآن فكلّ ما قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه" ². ولا غرو فائمه النحو الأوائل كسيبويه مثلاً، اتخذ من هذه القراءات أساساً للاستدلال. يقول محمود أحمد نخلة: "وإذا أنعمنا النظر فيما أورده سيبويه من شواهد القرآن الكريم ظهر لنا أنّ الرجل يعتدّ بالقراءات القرآنية اعتداداً واضحاً، وقد أحصيت شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه، فوجدت عدّها ستّة وتسعين وثلاثمائة شاهد. وشواهد القراءات منها نحو سبعة وخمسين ومئة شاهد، أي أنّ نسبتها تصل تقريباً إلى الأربعين بالمئة من مجموع الشواهد القرآنية، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها.... على أنّ الرجل في استشهاده بالقراءات لم يكن يلجأ قارئاً أو يخطئ قراءه، بل كان يذكرها ليبين بها وجهها من العربية" ³.

أمّا علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات، "فقد كان قوم من النحاة يعيرون على عاصم وحمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازها في العربية. وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلاً به، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجزوء من غير إعادة الجار بقراءة حمزة، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ سورة النساء 01، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر، ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيُرَدُّوهُمْ وَلِيلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام 137، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد "ثمّ" بقراءة حمزة، ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَّنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدُهُ مَا يَعْبَثُ﴾ سورة الحج 15" ⁴.

وابن هشام من النحاة الذين استدّلوا بالقراءات القرآنية جميعها سواء كانت سبعية أو عشرية أو حتى غريبة وشاذة، دون أن يخطئها أو يرفضها، مشيراً إلى قوتها أو ضعفها باعتبارها من سنن العربية، أو شاذة أو غريبة، إلى غير ذلك من الملاحظات. وسنقدم مثالين يظهران كيف استخدم ابن هشام الشاهد من القراءات القرآنية المختلفة، وكيف أبدى ملاحظاته حولها.

¹ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص 25.

² السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، (1359هـ)، جمعية دار المعارف العثمانية، ط 2، ص 15.

³ محمود أحمد نخلة، أصول النحو العربي، (2004)، دار المعرفة الجامعية، ص 34.

⁴ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص 15.

حين حديثه عن "أن" التّأصبة للفعل المضارع، وعن الحالات التي يجب أن تعمل فيها مع وجوب الإضمار؛ استدلل بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنعام 27، بنصب "نكون" في قراءة حمزة وابن عامر وحفص¹

مثال آخر حين يتحدث عن الصلّة يقول ابن هشام: "وقد يحذف الضمير، سواء كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ سورة مريم 69، أي الذي هو أشدّ، أو منصوباً نحو: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ سورة ياسين 35. قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة (عملته) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها"².

3.2 الحديث النبوي الشريف

لا يشكّ مسلم ولا يرتاب في أنّ فصاحة النّبي -صلى الله عليه وسلّم- لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدّت عليه الفصاحة رواقها، وشدّت بها البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه قرآن عربيّ غير ذي عوج"³.

وقد انقسم النّحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف؛ الأولى منعت الاحتجاج به مطلقاً، وطائفة احتجت به ووسّعت، وطائفة ثالثة توسّطت الحلقتين السابقتين فوافقت على الاستشهاد بالحديث وفق شروط تراها موضوعيّة⁴.

و ابن هشام من النّحاة الذين اعتمدوا الحديث النبويّ أصلاً يستشهدون به على القواعد النّحويّة، متّخذاً ابن مالك قدوة له في ذلك، فتراه يعقّب الشاهد القرآنيّ بالحديث النبويّ، أو عقب البيت الشعريّ، أو قد يقدّم الحديث على الشاهدين القرآنيّ والشعريّ، وإن كان هذا قليلاً. وكعادته يشير مباشرة إلى موضع الشاهد ولو كان جزءاً من حديث كما فعل بالشاهد القرآني. وقد ذكر العديد من الباحثين أنّه كان ممّن أكثر من الاستشهاد بالحديث، وحين نرجع إلى كتبه المشهورة نجد أنّ الأحاديث التي وردت كانت على النّحو التالي⁵:

في "شرح قطر الندى" نحو سبعة عشر حديثاً. وفي "شرح شذور الذهب" نحو واحد وعشرين حديثاً. وفي "أوضح المسالك" نحو خمسة وعشرين حديثاً. وفي "شرح قصيدة بانت سعاد" نحو عشرين حديثاً. وفي "المغني" نحو واحد وستين حديثاً. ومن الأمثلة على ذلك:

— في فصل الإعراب وفي باب الأسماء الستّة، استشهد ابن هشام بحديث نبوي شريف في معرض حديثه عن الاسم السّادس وهو "الهن"، قال النّبي -صلى الله عليه وسلّم-: "من تعزّى بعزاء الجاهليّة فأعضّوه بهنّ أبيه ولا تَكُنُوا"⁶. مظهر الخلافات الموجودة في

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، (2001)، دار المعرفة، (بيروت)، ص 62.

² المرجع نفسه، ص 86.

³ محمود فحّال، الحديث النبويّ في النّحو العربيّ، (1417هـ/1997م)، أضواء السلف، ط2، ص 06.

⁴ حمود أحمد نخلة، أصول النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص 49-51.

⁵ علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري "آثاره، ومذهبه النّحويّ"، (1405هـ/1985م)، عمادة شؤون المكتبات، (الرياض)، ص 496.

⁶ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د.ت)، المكتبة العصرية، (بيروت)، ج 1، ص 44.

إعرابه، إذ الخلاف وقع في "الهن" لوقوع التقص فيها، لأنها تخالف الأب والأخ والحم من جهة أمّا إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين، وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف، أمّا "الهن" إذا أفردت نقصت، وإذا أضيفت بقيت في الفصحى على نقصها إلا عند بعض العرب من يستعمله تاماً¹، وبالتالي يعرب بالحركات بدل الحروف.

— ند حديثه عن الضمير، قسّمه إلى قسمين متصل ومنفصل، والقاعدة أنّه ما تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله. ثمّ يستشهد بحديث في حالة الوصل وآخر في حالة الفصل، فيورد في الأول قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ"²، فالضمير الأول في ملككم أعرف من الضمير الثاني؛ لأنّ الضمير الأول ضمير خطاب وهو أعرف من ضمير الغيبة³.

ويستشهد بحديث آخر للضمير في حالة الوصل. يقول عليه الصلاة والسلام: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ" وتتمّة الحديث: "وَالْأَيُّ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"⁴.

ومن الأحاديث التي احتج بها ابن هشام، حديث ينسب إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو يتكلّم بلغة الحميريين الذين يستبدلون لام (أل) ميمًا، إذ قال⁵: "لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَفْصِيَاءُ فِي أَمْسَقَرٍ، ثُمَّ يَعْضُدُهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي
يَزْمِي وَرَائِي بِأَمْسَقَرٍ وَأَمْسَلِمَهُ

والأحاديث النبوية الشريفة كثيرة كما رأينا، موزعة على مختلف المواضيع النحوية في كتبه المختلفة اقتصرنا على بعض منها على سبيل التمثيل.

4.2 كلام العرب شعرا ونثرا:

كلام العرب من المصادر اللغوية الهامة المسموعة عن العرب، ويقصد بها ما ورثوه من شعر ونثر في الجاهلية وفي الإسلام، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وانتشر اللحن، وقد تركوا لنا من الشعر أضعاف ما تركوا من النثر؛ لأنّ الشعر ديوانهم الذي به تُعرف آثارهم، وتُحفظ أنسابهم، والقلب إليه أنشط، والذهن له أحفظ، واللسان له أضبط.

يقول السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم... فكانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند التّلق، وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النّفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتلدي، وعنهم

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (1422هـ/2001م)، دار إحياء التراث العربي، (بيروت)، ص 29.

² هذا جزء من حديث نبويّ شريف، وتتمّته "ولو شاء لملكهم إياكم".

³ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص 97.

⁴ المرجع نفسه، ص 102.

⁵ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص 90.

أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذّل وبعض كنانة وبعض الطائيين¹.

ومن خطّتهم التي خطّوها قسموا الشعراء إلى أربع طبقات: جاهليين ومخضرمين ومولّدين ومحدثين وأضافوا لها طبقة خامسة وهي طبقة المتأخرين²:

1.4.2 ابن هشام والاستشهاد بالشعر العربي :

أكثر ابن هشام من الشواهد الشعرية كثرة لا يضاهاها إلا استشاداته بالقرآن الكريم، فقد حضى الشعر باهتمامه حتى جعله المصدر الثاني للسمع بعد القرآن الكريم.

فقد عدّ له استشاده بالشعر في قصيدة "بانت سعاد" -على صغر حجمه- بنحو أربعمائة بيت، أما "المغني" فقد بلغت شواهد به نحو تسعمائة وخمسين³.

وقد احتجّ ابن هشام بأقوال شعراء الطبقات الأولى والثانية والثالثة، أما شعراء الطبقة الرابعة وما بعدها فقد جاء به على سبيل التمثيل لتوضيح بعض المسائل المستغلقة لا غير. وسنحاول أن نورد بعض الأمثلة من استشاداته بشعر الطبقات المختلفة.

— فنجد أنّه احتجّ بشعر النّابعة الديبائيّ حين يجوز إضافة أسماء الزّمان المبهمة إلى الجملة فيجوز حينئذ الإعراب والبناء على الفتح كقوله:

على حين عاتبُ المشيب على الصّبَا وفُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ

يروى "على حين" بالخفض على الإعراب، و"على حين" بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافاً إلى مبنيّ وهو "عاتبُ"⁴.

— واحتجّ بشعر زهير بن أبي سلمى في مسألة ثبوت "أل" وحذفها. فقد ذكر ابن هشام أنّ "أل" المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين وحذفها في مسألتين:

أما في مسألتَي الثبوت فإحداها: أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً، والفعل "نعم" و"بئس" كقوله تعالى: "نعم العبد". حتى يقول: ولو كان فاعل "نعم" و"بئس" مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون مفرداً لا مثني ولا مجموعاً، مستتراً لا بارزاً، مفسراً بتمييز بعده كقولك: نعم رجلاً زيداً.

¹ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص 19.

² ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، (1981)، دار الجيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 131.

³ علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري آثاره، ومذهبه النحوي، مرجع سابق، ص 499.

⁴ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص 51.

وكتول زهير:

نعم افرأ هرم لم تعر نائبة
إلا وكان لمرتاع بها وزراً¹

كما استدلل بشعر أبي الأسود الدؤلي في حديثه عن مسألة المفعول معه؛ فهذا الأخير لا يأتي إلا بشروط، كأن يكون اسماً وأن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة، وأن تكون الواو مسبوقه بفعل.

يقول ابن هشام: وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلقي وتأني مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

فالشاهد في "وتأني مثله"، فإنه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى "مع"، أي: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله، لأنه ليس باسم².

واستشهد بشعر الأخطل وهو من الشعراء الأمويين، حين تعريفه للكلام لغة واصطلاحاً، فمن معانيه؛ أنه يعبر عما في النفس باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى "قام زيد" أو "قعد عمرو" ونحو ذلك، فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً؛ وفي هذا يقول الأخطل:

لا يُعجبَنَّك من خطيب خطبة
حتى يكون مع الكلام أصيلاً

إنَّ الكلامَ لفي الفؤاد، وإنما
جعل اللسان على الفؤاد دليلاً³

واحتج بشعر الفرزدق وهو أيضاً من شعراء النقائص، وشعره ينتمي إلى عصور الاحتجاج، في مسألة من أضاف التعريف بالألف واللام إلى الفعل كقوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل⁴

ونجد بين شواهد ابن هشام الكثير من أشعار المولدين أمثال أبي نؤاس، وابن الرومي، وأبي تمام، وابن المعتز وأبي فراس والمتنبي والمعرّي وغيرهم... وهو يقوم بذكر هذا النوع من الشعر على سبيل التمثيل لا الاستشهاد. ففي مسألة ذكر الخبر بعد "لولا" في بيت أبي العلاء المعري الذي يقول:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص 85.

² المرجع نفسه، ص 127-128.

³ المرجع نفسه، ص 19.

⁴ المرجع نفسه، ص 13.

ثمّ يقول: "وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل، لأنّ المعري لا يُستشهد بشعره"¹،

كما أنّه استشهد بأشعار لم تنسب إلى قائلها، بعد أن رفضها سابقا بقوله: أنّ ما لا يُعلم قائله فلا حجّة فيه². ثمّ تراجع عن أقواله السابقة قائلا: "ولو صحّ لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيويه، فإنّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين"³

2.4.2 ابن هشام والنشر العربي:

- حَصَّص ابن هشام للاستدلال أو التمثيل بالشاهد الشري حيّزا لا بأس به وإن كان لا يرقى من حيث الكثرة إلى المرتبة التي بلغها الشاهد الشعري، إذ هو ديوان العرب وخزانة أدبهم، فمن خلال تصفّحنا لمؤلّفاتهِ وضعنا أيدينا على بعض الأمثلة التي نعرضها عليكم.
- فمن الأمثال المشهورة عند العرب، والتي استشهد بها عند حديثه عن إعراب الأسماء الستّة، قول العرب: "مرغم أخاك لا بطل"، وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه.
- مثال آخر حين يناقش مسألة المصدر المؤوّل، فيورد المثل: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ. وعندما ذكر مسؤولات الابتداء بالنكرة، ساق منها أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى، ومما مثّل به للأوّل: "ضعيف عاذ بقرملة"⁴، وللتّاني بقولهم: "شرُّ أهرّ ذا نابٍ، قدرٌ أحلّك ذا المجاز"، ومعناه: شرُّ أيّ شرٍّ، وقدرٌ لا يغالب"⁵.

3. الإجماع

- عند تتبّع لكتابات ابن هشام تجده يعتمد الإجماع أصلا من أصول الاستدلال النحويّ، فتراه يستدلّ على قاعدة نحويّة بإجماع الآراء مستخدما لفظة جمهور أو اتفاق أو إجماع والتي تؤدّي نفس المعنى.
- في أثناء حديثه عن مسألة "الن" الناصبة للمضارع يقول: "و"الن" حرف يفيد النقي والاستقبال بالاتّفاق، ولا يقتضي تأييدا خلافا للزمخشري في أمّودجه، ولا تأكيدا، خلافا له في كشّافه، بل قولك "الن أقوم" محتمل لأن تريد بذلك، أنّك لا تقوم أبدا، وأنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل"⁽⁶⁾.

¹ علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحويّ مرجع سابق، ص 499.

² السيوطي جلال الدّين، المهر في علوم اللّغة وأنواعها، (2009)، القدّوس للنشر والتّوزيع، ط 1، ج 1، ص 114.

³ المرجع نفسه، ص 115.

⁴ ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعريب، مرجع سابق، ص 520.

⁵ المرجع نفسه، ص 520.

⁽⁶⁾ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص 47.

- ويقول ابن هشام عن جوارم الفعل المضارع: "ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يحزم الفعل بعده؛ فالأول نحو: "ما تأتينا تحدّثنا" برفع تحدّثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه،... والثاني نحو: "أنت تأتينا تحدّثنا" وجوباً باتّفاق النّحويين"¹.
- وفي قضية تعدّد الخبر، يقول ابن هشام: "يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل... وأجمعوا على عدم التعدّد في مثل: "زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ"، وفي نحو: "الزّيدان شاعرٌ وكاتبٌ" وفي نحو: "هذا حلّوٌ حامضٌ" لأنّ ذلك كلّ لا تعدّد فيه في الحقيقة"².

4. القياس.

يعرّف تمام حسنّ القياس بأنّه: "الجانب التّطبيقيّ لمبدأ الحتميّة الذي يجبر النّقص في الاستقراء النّاقص"³، و تكمن أهمّيته في توسيع حقل اللّغة من خلال انتحاء سمت كلام العرب، أو النّسج على المنوال مثلما ذهب إليه ابن خلدون، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ألا ترى أنّك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرف خالد، وحقق بشر) وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه؛ لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس، إن شاء الله"⁴.

1.4 القياس وروافده عند ابن هشام:

- سنحاول في هذه المساحة من البحث، إيراد جملة من المسائل الدّالة على استعمال ابن هشام للقياس؛ ففي باب الاسم المعرب والمبنيّ يقول: "لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقّبت ذلك ببيان انقسامه إلى معرب ومبنيّ، وقدمت المعرب لأنّه أصل وأخّرت المبنيّ لأنّه الفرع"⁵.
- وفي مسألة البناء دائماً، وما تعلّق بالمبنيّ على السّكون، يقول: "ولما ذكرت المبنيّ على السّكون متأخراً خشيت من وهّم من يتوهّم أنّه خلاف الأصل، فدفعت هذا الوهم بقولي: "وهو أصل البناء"⁶.
- مسألة أخرى يشير فيها إلى مسألتَي الأصل والفرع، وهي مسألة حكم الفعل الماضي، يقول: "وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أنّ علامته أن يقبل تاء التّأنيث السّاكنة، كـ "قام" و "فعد"، تقول: "قامت" و "فعدت"، وأنّ حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثّلنا، وقد يخرج عنه إلى الضّمّ أو السّكون...."(7). والخروج إلى الضّمّ أو السّكون معناه الفرع.
- وفي موضوعات أخرى يصرّح ابن هشام بلفظ القياس، فحين يتكلّم عن صيغة "فَعَال" والتي لا تكون إلّا في التّداء، وربّما استعملت في غيره فضرورة شاذّة. حيث يورد بيتاً شعرياً لأحد الشعراء يستعمل فيه صيغة "فَعَال" والتي ربّما تنفي

¹ المرجع نفسه، ص 66.

² المرجع نفسه، ص 97.

³ تمام حسنّ، الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب، (2004)، الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، (القاهرة)، ص 155.

⁴ مخلوف بن علام، مبادئ في أصول النّحو، (2011)، دار الأمل للطباعة والنّشر، (الجزائر)، ص 88.

⁵ ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر التّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص 12.

⁶ المرجع نفسه، ص 22.

⁽⁷⁾ المرجع نفسه، ص 23.

2 القاعدة السابقة التي تقول أن هذه الصيغة لا تستعمل إلا في النداء كما أسلفنا فيقول:

3 أطوف ما أطوف، ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

4 ففي هذا البيت يقول ابن هشام أنه يحتمل التقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاع؛ فيكون جاريا على القياس¹.

2.4 التعليل عند ابن هشام:

قسم أبو القاسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام وبيّن خصائص كلّ نوع منها: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلاما منها لفظا، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أتأ لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدًا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم.

فمن هذا النوع من العلم قولنا: إن زيدا قائم، إن قيل لم نصبتم زيدا؟ قلنا: بآن، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّ كذلك علمناه ونعلّمه وكذلك قام زيد، إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله فرفعه، فهذا وما أشبه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب². وتوضّح خديجة الحديثي في معرض حديثها عن أحكام العلل فتقول: "موجز ما ذكره الزجاجي في الإيضاح أنّ العلل ثلاث لكلّ منها حكمها، فالتي تعليمية يُتوصل بها إلى معرفة كلام العرب فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية"³، ثم تقول: "وعدّ من العلل التعليمية كلّ ما يتصل بالاستفسار عن موضع كلّ كلمة رفعت أو نصبت أو جرّت أو جزمت، وعن سبب إعطائها هذه الأحكام وعن العلل فيها في كلّ من هذه الأحكام"⁴.

والأمر لا يتوقف عند العلل الأول بل يتعدّى ذلك إلى العلل القياسية فهي أيضا ذات فائدة كبيرة في تعلّم كلام العرب ووجودها ضروري، وقد اعتمد ابن هشام على الكثير من هذه التعليلات وخاصة التعليمية منها كونها تسهم في تعليم النحو. يقول أحمد حسّاني في بحثه (النظام التحويلي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي): "إنّ القياس الذي استند فيه إلى إحدى العلتين، التعليمية أو القياسية، إنّما يجانس طبيعة اللغة وخصائصها، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية، فنحا نحو الفلسفة واتّسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطا ذهنيًا، وجعل التعليل أصلا وغاية لا وسيلة وحاجة"⁵. ومعنى هذا فإنّه يدخل ضمن العلل التي يتعلّم بها كلام العرب ما يسمّيه النحاة العلل الأول والعلل الثانوية فكلاهما صالحة لهذا الشأن.

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص 57.

² خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، (1974)، مطبوعات جامعة الكويت، (الكويت)، ص 74.

³ مازن المبارك، العلة التحويلية نشأتها وتطوّرها، (1981) دار الفكر، (بيروت)، ص 164.

⁴ أحمد حسّاني: النظام التحويلي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، 2004، مجلة ثقافات، جامعة وهران، ص 37.

⁵ أحمد حسّاني: النظام التحويلي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، 2004، مجلة ثقافات، جامعة وهران، ص 37.

وسنحاول فيما يلي أن نتطرق إلى بعض التعليقات التي ذكرها ابن هشام في مؤلفاته، موضحين مدى ملاءمتها للتعليم وسهولتها لدى المتلقي. فقد يعلل سبب الرفع أو الجزم أو النصب أو الجرّ، وقد تكون العلة للمشابهة أو المجاورة أو تكون للاستثقال أو طلب الخفة أو أمن اللبس. فمن هذه التعليقات على سبيل التمثيل لا الحصر ما يلي:

- **علة تخفيف:** في مبحث المضارع المبنيّ حين تتصل به نون التوكيد، علل حذف نون الرفع تخفيفاً لتوالي الأمثال، يقول ابن هشام: "وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدراً كان الفعل أيضاً معرباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ سورة القصص 87، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ سورة آل عمران 186، مثله، غير أنّ نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال، ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم "يُصُدُّوْنَكَ"، فلمّا دخل الجازم وهو "لا" التاهية حذفت النون، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدلّ عليها وهو الضمة، وقدّر الفعل معرباً وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً لكونها منفصلة عنه تقديراً¹.
- مثال آخر لهذه العلة حين يعرب الآية ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ سورة الواقعة 35، يقول ابن هشام: "(إِنَّا)، إِنَّ واسمها، والأصل إِنَّا، فحذفت النون الثانية تخفيفاً"².
- **علة استثقال:** في مبحث ما بُني على الفتح، يعلل ابن هشام بناء بعض الألفاظ على الفتح لعلة الثقل، يقول: "ومثال ما بُني منها على الفتح، "أمين" بمعنى استجب، لما نُقِلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح كما بني، "أين" و"كيف عليه لثقل الياء"³.
- **علة تعويض:** وقد قال سيبويه: "اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"⁴. ومن أمثلة ذلك حين يتحدث ابن هشام عن ملحق جمع المذكر السالم: "ومنها "سنون" وبابه، وهو كلّ اسم ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم يكسره، ألا ترى أنّ "سنة" أصلها "سنو" أو "سنة"، بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء "سنوات" أو "سنهات"⁵.
- **علة مجاورة:** أمّا في ما يتعلّق بالجرّ على الجوار، حين إيرادهم للمثل المشهور: "هذا جحرٌ ضبّ حربٍ"، فيعلّل خفض لفظ "حرب" بالمجاورة. يقول: "... فأكثر العرب ترفع "حرباً"، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض... ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاوئين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك"⁶.
- **علة تشبيه:** تتمّة لحديثه عن المثال الثاني، بالفرق بين "اللذان" و"هذان"؛ بأنّ "اللذان" تنثية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزّيدان، و"هذان" تنثية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف"⁷.

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مرجع سابق، ص 30.

² ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ص 21.

³ المرجع نفسه، ص 67.

⁴ سيبويه، الكتاب، (د.ت)، دار التاريخ، (بيروت)، ج 1، ص 08.

⁵ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مرجع سابق، ص 40.

⁶ المرجع نفسه، ص 245-246.

⁷ المرجع نفسه، ص 34.

3.4 التقدير:

التقدير: من المفاهيم المرتبطة بالنحو وأصوله، أي مرتبط بالتأويل، ومرتبطة بنظرية العامل أساسا، فما يقع في التركيب من تقديم أو تأخير، أو حذف أو زيادة، أو استبدال في الموضع، أو عدول أو خروج عن الأصل، إلا واحتاج النحو إلى تفسير ذلك وتأويله، ولا يقع هذا إلا بالتقدير، فما التقدير؟

يقول مخلوف بن لعلام: "إنّ التقدير لا يجريه النحو إلا على اللفظ الذي خرج عن أصله أي على الفرع، وأما ما جاء على الأصل فلا يقدّر..¹، وبهذا التقدير يعرف أصله الأول، ووجه التغيير الحاصل فيه، وفي هذا الشأن يقول الحاج صالح: "فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله، فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه"²، وكثير من النحاة لهم مثل هذه الآراء، يقول الأستراباذي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة إليه"³. وعليه لاحظنا من خلال تتبعنا لمؤلفات ابن هشام، أنّه أنّه كان على نهج السابقين من النحاة لم يشدّ عنهم، يقول بالتقدير، ولا يرفضه، كما رفضه دعاة تيسير النحو، متبعين في ذلك شيخهم ابن مضاء القرطبي، إلا أنّه إذا لم تكن ضرورة محوجة إلى التقدير، فإنّ بعض النحاة يعلّون هذا من التّمحل، وينتقدونه.

— واستعمل ابن هشام التقدير حين حديثه عن بعض نواصب الفعل المضارع يقول: "التأصب الثاني "كي" وإمّا تكون ناصبة، إذا كانت مصدرية بمنزلة "أن"، وإمّا تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى: ﴿لَكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ سورة الحديد، الآية 23، و﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ سورة الأحزاب، الآية 37، أو تقديرا نحو: "جئتكم كي تكرموني"، إذا قدرت أنّ الأصل "لكي"، وأنتك حذف اللام استغناء عنها بنيتها؛ فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جرّ بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت "أن" مضمرة بعدها إضمارا لازما⁴.

— وفي موضوع النواصب دائما، وهذه المرة ما تعلق بـ "أن"، يقول ابن هشام: وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين، لأنّ إضمارها إمّا جائز أو واجب، فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ سورة الشورى 51، في قراءة من قرأ من السبعة بنصب "يرسل"، وذلك بإضمار "أن"، والتقدير: أو أن يرسل، وأن والفعل معطوفا على "وحيا"، أي وحيا أو إرسالا، و"وحيا" ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت "أن" في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

وَلَيْسَ عَبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسَ الشُّفُوفِ

تقديره: وليس عباءة وأن تقرّر عيني⁵.

¹ مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، مرجع سابق، ص 211.

² الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، (2007)، مؤسسة الفنون المطبعية، (الجزائر)، ج 1، ص 216.

³ المرجع نفسه، ص 48.

⁴ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مرجع سابق، ص 53-54.

⁵ الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، (1987) مكتبة لبنان، (لبنان)، ص 91.

والأمثلة في هذا الموضوع تكاد تتكرر مع ابن هشام في كثير من موضوعات النحو التي يناقشها في مؤلفاته، وإما أردنا التمثيل للمسألة لا الحصر.

5. استصحاب حال الأصل

الاستصحاب لغة: على الاستفعال؛ وهو أصل الطلب كالاستسقاء لطلب السقي والاستفهام لطلب الفهم. جاء في المصباح المنير، أنَّ الاستصحاب لغة: طلب الصَّحبة، يقال استصحبه إذا دعاه إلى الصَّحبة ولازمه، فكلَّ شيء لازم شيئاً آخر فقد استصحبه، تقول: استصحبته الكتاب حملته، واستصحب الحال إذا تمسَّك بما كان ثابتاً، كأنَّك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة¹.

أمَّا اصطلاحاً: فنجد كثيراً من التعاريف للاستصحاب قديماً وحديثاً، نذكر بعضها على سبيل المثال فقط، ولنبدأ ممَّا بدأ به الفقهاء باعتبار هذا الأصل من الأدلة الفقهيَّة المعتمدة قبل أن يستعيَّره النُّحاة ويعتبرونه ضمن أدوات قياسهم واستدلالهم².

فاستصحاب الحال - كما ظهر عند الأصوليين - دليل من الأدلة المعتمدة إلاَّ أنَّه من أضعف الأدلة، فقد جاء في كتاب التعريفات أنَّ الاستصحاب هو: "إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المعرِّ، أو هو الحكم الذي يثبت في الزَّمن الثاني بناءً على الزَّمن الأوَّل"³، وقد عرَّفه ابن القيم الجوزيَّة بقوله: "الاستصحاب من الصَّحبة وهي استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفيًا"⁴.

وعلى هذا فهم يسرون على نفس المنهج ويعرِّفونه بتعريفات هي أقرب إلى التعريفات السابقة كتعريف ابن الأنباري في أصوله إذ يقول: "الاستصحاب هو إبقاء حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل التَّقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنَّما كان مبنيًا لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وإنَّ ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشَّبه فكان باقياً على الأصل"⁵.

وابن هشام كغيره من النُّحاة الذين اعتمدوا الاستصحاب كأصل من الأصول النُّحويَّة المعتمدة، ومن خلال تتبع المسائل النُّحويَّة في مؤلفاته نقف على أمثلة كثيرة يلجأ فيها إلى الاستصحاب لتبرير مسألة ما خرجت عن الأصل وافترقت إلى أصل من الأصول للاستدلال عليها.

¹عبد الرحمن بلحنيش، (دليل استصحاب حال الأصل بين النُّحاة والفقهاء)، 2013، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، ص21.

²لأنصاري زكريا بن محمَّد، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، (1991/1411)، دار الفكر المعاصر، (بيروت)، ص22.

³ابن القيم الجوزيَّة، إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، (2004)، دار الحديث، (القاهرة)، ص260.

⁴ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، (1957)، مطابع الجامعة السورية، (دمشق)، ص46.

⁵عاطف فضل محمَّد خليل، استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النُّحو، (1427)، مجلَّة جامعة أمِّ القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، ج18، عدد36، ص342.

- من الأمثلة التي اعتمد فيها ابن هشام على الاستصحاب، القول في "نعم" و"بئس" أيها فعلان أم اسمان؟ فالدليل على أنهما فعلان ماضيان؛ لأنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كانا لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة¹.
- ومن الأمثلة التي يظهر فيها اللجوء إلى الاستصحاب مسألة الملحق بجمع المذكر السالم، يقول ابن هشام: "ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب "بنون"، وكذلك "عليون"، وما أشبهه مما سمي به من الجموع، ألا ترى أن عليّين في الأصل جمع لعليّ؛ فنقل ذلك المعنى وسُمي به أعلى الجنة، وأعرب هذا الإعراب نظرا إلى أصله"²، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ المطففين 18-19.

6. خاتمة :

- حاول البحث تسليط الضوء على المنهجية المتبعة عند ابن هشام الأنصاري في التعاطي مع الأصول النحوية المعروفة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:
- الكثير من الدارسين ينسبون إلى المذهب البصري، لكنّه خالف نحاته في كثير من المسائل وأخذ بالمذهب الكوفي. فهو ينتصر لما يراه صحيحا ويطمئن إليه.
- اعتمد القرآن الكريم مصدره الأول للاستدلال قبل كلام العرب، كما استشهد بالقراءات القرآنية كلّها بدون أن يخطئها أو يردّها.
- توسّع في الاستشهاد بالحديث النبويّ خلافا للنحاة المتقدّمين، على غرار ابن مالك.
- اتخذ من أشعار المولّدين أمثلة للتعليم والتوضيح، كما أصل لقواعده بالأشعار غير معروفة القائل بالرغم من معارضته لها في دراساته الأولى.

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مرجع سابق، ص 41.

² المرجع نفسه، ص 42.

7. قائمة المراجع:

• المؤلفات

1. ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، (1377هـ/1957م) مطابع الجامعة السورية، (دمشق).
2. السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، (1359هـ) جمعية دار المعارف (العثمانية).
3. تريكي مبارك، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، (2020)، مركز الكتاب الجامعي، (عمّان).
4. حسانين عفاف، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، (1996م) طبعة جديدة.
5. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، (1419هـ/1999م)، تح: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، (بيروت).
6. السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، (1359هـ)، جمعية دار المعارف العثمانية.
7. حمود أحمد نخلة، أصول النحو العربي، (2004)، دار المعرفة الجامعية.
8. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، (2001)، دار المعرفة، (بيروت).
9. محمود فحّال، الحديث النبوي في النحو العربي، (1417هـ/1997م)، أضواء السلف.
10. علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري آثاره، ومذهبه التحوي، (1405هـ/1985م)، عمادة شؤون المكتبات، (الرياض).
11. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د.ت)، المكتبة العصرية، (بيروت).
12. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (1422هـ/2001م)، دار إحياء التراث العربي، (بيروت).
13. ابن رشيقي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، (1981)، دار الجيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد.
14. السيوطي جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (2009)، القدوس للنشر والتوزيع.
15. تمام حستان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (2004)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (القاهرة).
16. مخلوف بن لعلم، مبادئ في أصول النحو، (2011)، دار الأمل للطباعة والنشر، (الجزائر).
17. خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، (1974)، مطبوعات جامعة الكويت، (الكويت).
18. مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، (1981)، دار الفكر، (بيروت).
19. سيبويه، الكتاب، (د.ت)، دار التاريخ، (بيروت).
20. الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، (2007)، مؤسسة الفنون المطبعية، (الجزائر).
21. الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، (1987)، مكتبة لبنان، (لبنان).
22. لأنصاري زكريا بن محمد، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، (1411/1991)، دار الفكر المعاصر، (بيروت).
23. ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (2004)، دار الحديث، (القاهرة).
24. ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، (1957)، مطابع الجامعة السورية، (دمشق).

• الأطروحات

1. الرامنة يحيى محمد علي، (الخلاف التحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري)، (د.ت)، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن.
2. حكمت عبد الكريم اغزاويغريز، (ابن هشام والدرس التحوي في قطر الندى وبل الصدى)، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن.
3. عبد الرحمن بلحنيش، (دليل استصحاب حال الأصل بين النحاة والفقهاء)، 2013، رسالة ماجستير، جامعة البليدة.

• المقالات

1. عوني أحمد محمد: ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي، (د.ت) مجلّة اللغة العربية، العدد 17.

2. أحمد حسّاني: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، 2004، مجلة ثقافات، جامعة وهران.
3. عاطف فضل محمد خليل، استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، (1427)، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج18، عدد36.